ماغي لوسون، أو "ماما بنز،؟ في زيارة لمستودع الأقمشة الخاص بشركتها، لومي، توغو.

في مقعد السائق

كريستين ديتريش وداليا حاكورة ومونيك نيوياك

يمكن أن تدعم المساواة بين الجنسين النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

يعزى ازدهار صناعة المنسوجات في توغو إلى ماغي لوسون، المشهورة باسم «ماما بنز،» بسبب السيارة مرسيدس بنز الملفتة للانتباه التي اشتهرت، وأمها من قبلها، بقيادتها. وابتعادا عن التقاليد، فقد ورثت أعمال والدتها ووصلت إلى مكانة بارزة كسيدة أعمال في السبعينات عن طريق بيع أقمشة قطنية مطبوعة بألوان زاهية لتصنيع الملابس في جميع أنحاء غرب إفريقيا. وأدى نجاحها الضخم إلى خلق العديد من فرص العمل المحلية.

وماما بنز ليست إلا مثالا واحدا من أمثلة كثيرة على التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه النساء على الاقتصادات الإفريقية جنوب الصحراء.

وهناك ارتباط قوي بين عدم المساواة بين الجنسين والنتائج الاقتصادية، حيث تظهر البحوث أن النمو القوي ينهض بالمساواة بين الجنسين، والمساواة بين الجنسين تدعم النمو (Duflo, 2012؛ راجع الرسم البياني ١).

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد أن المساواة بين الجنسين ترفع النمو. ومن شأن سد الفجوات بين الجنسين في التعليم في جميع أنحاء العالم أن يعطي دفعة هائلة لرأس المال البشري العالمي ويخفض عدم المساواة في الدخل (Gonzales and others, 2015b). وتميل النساء إلى إنفاق جزء أكبر من دخلهن على تعليم أبنائهن وأحفادهن مقارنة بالرجال، بحيث يمكن ترجمة سد الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء إلى مستويات أعلى من الالتحاق بالمدارس للأطفال، مما يؤدي بدوره إلى نمو أعلى. وزيادة عدد النساء في قوة العمل تعني مجموعة أكبر من العمال ذوي القدرة على العمل وأصحاب الأعمال.

ويمكن أن يسهم التحول الديمغرافي السريع — الذي يقلل عدد الأطفال المعالين — في خفض عدم المساواة، وخاصة للأسر منخفضة الدخل، ويسمح بقدر أكبر من الاستثمار في رأس المال البشري لقوة العمل النسائية (Soares, 2005؛ وSoares and Falcão, 2008).

وهناك مشاركة كبيرة نسبيا للنساء في أسواق العمل في إفريقيا جنوب الصحراء، بما يعكس حاجة المرأة للعمل من أجل البقاء، ولكن تكون الوظائف في كثير من الأحيان في القطاع الزراعي منخفض الإنتاجية ومعظمها في القطاع غير الرسمي. ولا يزال العمل بأجر مجالا يهيمن عليه الذكور، مما يحد من كفاءة الاستفادة من المواهب.

وتنعكس أوجه عدم الإنصاف هذه في أماكن أخرى. ووفقا لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يقيس عدم المساواة في سوق العمل، ومعدلات الوفيات والخصوبة، والتعليم، والتمكين، تبرز العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة مالي والنيجر، كبلدان لديها أعلى معدلات عدم المساواة بين الجنسين في العالم.

كما أن عدم المساواة في الدخل مرتفع أيضا في إفريقيا جنوب الصحراء. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، أدى النمو السريع في المنطقة إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، وانخفضت معدلات الفقر. ولكن لا يزال هناك تفاوت كبير في الدخل بين السكان وزاد في العديد من البلدان، مما جعل الدخول في المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (راجع الرسم البياني ٢). ويمكن أن يشجع المزيد من المساواة في الدخل النمو الاقتصادي لأنه يزيد من قدرة الأسر منخفضة الدخل على الاستثمار في التعليم ورأس المال المادي. ويمكن أن يقلل أيضا عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وسوء الحوكمة، والتي تثبط الاستثمار الخاص (Barro, 2000).

عدم المساواة مكلفة

بالنظر إلى أن عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين مرتفعان في المنطقة، وفي ضوء الأدلة العالمية على أن عدم الإنصاف هذا يعرقل النمو، فإن السؤال الحتمي هو ما حجم الضرر الذي يلحقه عدم المساواة بالازدهار الاقتصادي في المنطقة.

فالضرر المحتمل كبير، وإن كان يختلف بين البلدان. ويخلص بحثنا إلى أن خفض عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين إلى المستويات الملحوظة حاليا في الاقتصادات سريعة النمو في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام) يمكن أن يدعم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء بما يقرب من **نقطة مئوية واحدة في السنة**. وهذا تقريبا بنفس حجم أثر سد فجوة البنية التحتية خلال السنوات العشر الماضية بين المنطقتين على نصيب الفرد من النمو السنوي.

الرسم البياني ١

المزيد من المساواة، نمو أعلى

يبدو أن ارتفاع عدم المساواة بين الجنسين يعوق النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، حتى بعد مراعاة المستوى الإنمائي لكل بلد.

(مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن الأمم المتحدة، ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي لا يفسره المستوى الإنمائي، ١٩٩٠–٢٠١٠)

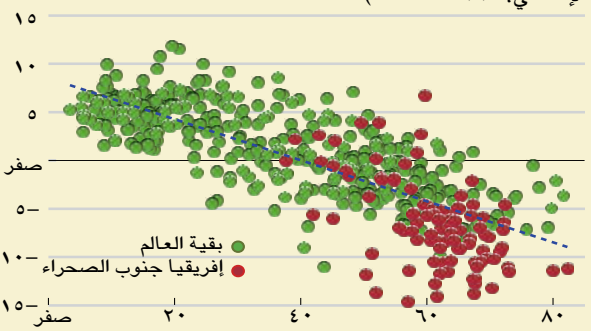

المصادر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

ملحوظة: البلدان ذات نمو أكبر من الصفر تنمو أسرع مما يمكن تفسيره بنصيب الفرد من الدخل، والبلدان ذات نمو أقل من الصفر تنمو ببطء أكبر.

وتسلط دراستنا الضوء على عدد من التفسيرات لأوجه عدم الإنصاف التي تعوق إمكانات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. وتؤثر العديد من هذه القوى الدافعة هذه على عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بشكل مماثل. وفي الواقع، فإن عدم المساواة بين الجنسين في حد ذاته يؤدي إلى بعض عدم المساواة في الدخل.

وتؤكد دراستنا أيضا أن عدم المساواة في الفرص — أي الظروف الأصلية وتوافر الموارد التي تساعد الناس على تحقيق كامل إمكاناتهم الاقتصادية — يفسر جزءا كبيرا من عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، فإن عدم الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وخدمات البنية التحتية الأساسية يمكن أن يحد تنمية رأس المال البشري ويقلل الإنتاجية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كان هناك تحسن عام، ولكن لا تزال بلدان عديدة متأخرة عن بلدان أخرى ذات دخل مماثل في مناطق أخرى.

وقد تحسنت الفرص المتاحة للمرأة عموما، ولكن ليس بالقدر الكافي. وعلى سبيل المثال، زاد التحاق الذكور والإناث بالمدارس الابتدائية منذ مطلع القرن الحالي نتيجة الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. ولكن هناك ٩١ فتاة ملتحقة بالمدارس الابتدائية أو الثانوية مقابل كل ١٠٠ فتى، ووصلت ٧٣ امرأة فقط مقابل كل ١٠٠ رجل إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي. وتتراوح أسباب هذه الفجوات من عدم وجود البنية التحتية الأساسية، مما يعني قضاء المزيد من الوقت (أساسا للإناث) على الأنشطة المنزلية، إلى ارتفاع معدلات الخصوبة بين المراهقات والزواج المبكر، مما يربط الفتيات بالأعمال المنزلية في سن مبكرة. وفي النيجر، على سبيل المثال، هناك أكثر من ٢٠٠ حالة ولادة لكل ١٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاما، وتلتحق ١٥٪ فقط من الفتيات بالتعليم الثانوي.

وبالمثل، فإن النساء لا يحصلن على الخدمات المالية بنفس القدر. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في السنوات الأخيرة، ولكن هذا الارتفاع أكبر للرجال مقارنة بالنساء. وفي بعض البلدان، مثل كينيا، تجاوزت الحسابات القائمة على الهواتف المتنقلة الحسابات المصرفية التقليدية وساعدت في سد فجوة إمكانية الحصول على التمويل بين شرائح الدخل المختلفة،

الرسم البياني ٢

ارتفاع عدم المساواة في الدخل

على الرغم من النمو القوي في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض عدم المساواة انخفاضا بسيطا، وبشكل متفاوت بين البلدان.

(التغير في معامل جيني، وهو مقياس لعدم المساواة)

المصادر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي؛ وSolt (2014).

ملحوظة: التغير بين عامي ١٩٩٥ (أو أقرب عام تالي متاح بشأنه بيانات) و٢٠١١ (أو أحدث عام متاح بشأنه بيانات).

ولكن لا تزال الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية المتنقلة كبيرة. وفي كينيا، لدى أكثر من ٦٢٪ من الرجال حساب على جهاز متنقل؛ ولدى أقل من ٥٥٪ من النساء مثل هذه الحسابات، مما يحد منافع التكنولوجيا الجديدة.

ولا تزال هناك قيود قانونية عديدة على النشاط الاقتصادي للمرأة (World Bank, 2015)، وهو ما يثبط المرأة على الادخار في مؤسسة رسمية والاقتراض لأغراض الأنشطة التجارية. وتشكل

يمكن أن تؤدي إتاحة الفرص للنساء إلى الحد من عدم المساواة وإطلاق عنان إمكانات النمو في المنطقة

هذه القيود ما يصل إلى ٥ نقاط مئوية من الفجوة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل في بعض بلدان المنطقة (Hallward-Driemeier and Hasan, 2013؛ Demirguc-Kunt, Klapper, and Singer, 2013؛ وGonzales and others, 2015a). وعلى الرغم من بعض التقدم منذ التسعينات، لا يزال لدى ثمانية بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء ١٠ من هذه القيود أو أكثر، بما في ذلك الحاجة إلى موافقة الزوج قبل أن تفتح المرأة حسابا مصرفيا أو تبدأ وظيفة جديدة.

التغلب على مشكلة

ويمكن أن يؤدي عدد قليل من التدخلات في مجال السياسات المصممة والموجهة جيدا لفتح باب الفرص أمام الأسر منخفضة الدخل والنساء إلى الحد من عدم المساواة وإطلاق عنان إمكانات النمو في المنطقة.

وتسهم المشروعات المنزلية بشكل كبير في زيادة وتنويع دخل المرأة، لا سيما في ضوء العقبات التي تواجهها في الحصول على عمل بأجر. وفي الوقت الحالي، أصبحت الرسوم والجبايات والضرائب على الأعمال التجارية المنزلية مصدرا شائعا لإيرادات الحكومات المحلية. ومن شأن فتح مصادر جديدة لتمويل الحكومات المحلية من خلال إصلاح الضريبة على الممتلكات أن يخفف العبء عن الأعمال التجارية المنزلية.

ويمكن أن يساعد تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية في التصدي لكل من عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، من الأرجح أن البنوك ستقرض العملاء الجدد إذا كانت مكاتب الائتمان ذات السجلات المركزية ستتيح المعلومات المتعلقة بالعملاء المحتملين بسهولة. ويمكن أن تيسر التكنولوجيات جديدة مثل الخدمات المصرفية المتنقلة الحصول على الخدمات المالية في المناطق النائية وحصول النساء عليها.

وإلغاء القوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي للرجل مقابل المرأة يعتبر وسيلة بارزة وسهلة لدعم النمو. وقد اتخذت بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء تدابير لتوفير فرص متساوية للنساء. وعلى سبيل المثال، أزالت ناميبيا في عام ١٩٩٦ عددا من الحواجز القانونية التي تواجه المرأة، وارتفعت مشاركة المرأة في قوة العمل بما يقرب من ٨ نقاط مئوية في العقد الذي أعقب ذلك. وخلال السنوات الثلاث الماضية، غيرت العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء قوانينها لتعزيز المساواة. وعلى سبيل المثال، يتضمن قانون العمل الجديد في غينيا الآن بندا بشأن عدم التمييز على أساس نوع الجنس؛ وفي كينيا، يعطي القانون الجديد بشأن الممتلكات الزوجية لكلا الزوجين حقوقا متساوية في إدارة الممتلكات بصورة مشتركة؛ ويشترط قانون جنوب إفريقيا الآن على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة (World Bank, 2015).

وأخيرا، فإن التحسينات في البنية التحتية، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على الكهرباء والمياه، ستؤثر على النمو بشكل مباشر وأيضا عن طريق زيادة الوقت الذي تشارك فيه الفتيات والنساء في أنشطة التعليم والسوق. وهذا يعني رأس مال بشري أقوى وتدفق المهارات في سوق العمل. وتشير الأدلة من المسوح الصغيرة في غانا إلى أنه عندما تنفق الفتيات نصف الوقت الذي تنفقه للحصول على المياه، فإن حضورهن في المدرسة يزيد بنسبة ٢,٤٪ في المتوسط، وتكون الآثار أكبر في المناطق الريفية (Nauges and Strand, 2013).

ويمكن أن تقلل هذه التدابير عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين في المنطقة بشكل كبير وتدعم هدفين لهما قيمة في حد ذاتهما ويعدان من العوامل الدافعة الهامة للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار. وعلى وجه الخصوص، فإنها يمكن أن تساعد على إطلاق الطاقات المجتمعة لنساء إفريقيا جنوب الصحراء، مما يمهد الطريق لمزيد من قصص النجاح مثل قصة نجاح ماما بنز. ■

كريستين ديتريش ودواليا حاكورة نائبتا رئيس شعبة ومونيك نيوياك، خبيرة اقتصادية، وجميعهن من إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي.

تستند هذه المقالة إلى الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي: إفريقيا جنوب الصحراء وورقة عمل صندوق النقد الدولي قيد الإصدار بعنوان «عدم المساواة، والفجوات بين الجنسين والنمو الاقتصادي: أدلة مقارنة لإفريقيا جنوب الصحراء،» التي أعدتها داليا حاكورة، وممتاز حسين، ومونيك نيوياك، وفيمال ثاكور، وفان يانغ.

المراجع:

Barro, Robert J., 2000, "Inequality and Growth in a Panel of Countries," Journal of Economic Growth, *Vol. 5, No. 1, pp. 5–32.*

Demirguc-Kunt, Asli, Leora Klapper, and Dorothe Singer, 2013,"Financial Inclusion and Legal Discrimination against Women: Evidence from Developing Countries," World Bank Policy Research Working Paper 6416 (Washington).

Duflo, Esther, 2012, "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature, *Vol. 50, No. 4, pp. 1051–79.*

Gonzales, Christian, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar, and Monique Newiak, 2015a, "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation," IMF Staff Discussion Note 15/02 (Washington: International Monetary Fund).

———and Tilek Zeinullayev, 2015b, "Catalyst for Change: Empowering Women and Tackling Income Inequality," IMF Staff Discussion Note 15/20 (Washington: International Monetary Fund).

Hallward-Driemeier, Mary, and Tazeen Hasan, 2013, Empowering Women: Legal Rights and Economic Opportunities in Africa *(Washington: World Bank).*

Nauges, Céline, and Jon Strand, 2013, "Water Hauling and Girls' School Attendance: Some New Evidence from Ghana," World Bank Policy Research Working Paper 6443 (Washington)

Soares, Rodrigo R., 2005, "Mortality Reductions, Educational Attainment, and Fertility Choice," American Economic Review, *Vol. 95, No. 3, pp. 580–601.*

———, and Bruno L.S. Falcão, 2008, "The Demographic Transition and the Sexual Division of Labor," Journal of Political Economy, *Vol. 116, No. 6, pp. 1058–104.*

Solt, Frederick, 2014, "The Standardized World Income Inequality Database," Working Paper. SWIID 5.0, October.

World Bank, 2015, Women, Business and the Law 2016—Getting to Equal (Washington).